مؤسسات المجتمع المدني

وسياسات التنمية الشاملة

دراسة حالة للمؤسسات والجمعيات الخيرية

إعــداد

الدكتور: محمد أحمد علي العدوي

قسم العلوم السياسية والإدارة العامة ـ بجامعة أسيوط ـ مصر

بحثٌ مقدَّمٌ إلى

« مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث »

دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

٢٠ – ٢٢ يناير ٢٠٠٨ م



ملخص

تتناول هذه الدراسة مسألة دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة ، مع التركيز على التدخل في المناطق العشوائية والمناطق الفقيرة . وإنني في هذا البحث أحاول الإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية :

١ - ما موقع المؤسسات والجمعيات الخيرية ضمن مؤسسات المجتمع المدني ؟

٢ - ما هي أهم ملامح السياسات التنموية العالمية في المرحلة الراهنة ؟

٣ - كيف يمكن تفعيل دور المؤسسات الخيرية في إحداث التنمية الشاملة والمتواصلة بالمناطق الأكثر احتياجاً في العالم ؟ .

وأحاول في هذه الدراسة تقديم رؤية تتضمن الدور الذي يمكن أن تمارسه المؤسسات والجمعيات الخيرية في المراحل المختلفة للسياسات التنموية في ظل هذه المرحلة من التطور العالمي، وتقديم برنامج تنموي شامل يمكن أن تتبعه هذه المؤسسات في خططها ومشروعاتها التي تستهدف مساعدة الناس وزيادة أمنهم الإنساني ، ويحتوي هذا البرنامج على أبعاد اقتصادية ، ومجتمعية ، وغذائية ، وصحية ، وبيئية ، وبشرية وسياسية من أجل طرح مدخل تنموي شامل .

***

مقدمـــة

شـهدت مؤسسـات المجتمع المدني في علاقتها بالدولـة نوعاً من التقلب صعـوداً وهبوطاً وبالتالي عدم استقرار في حدود وآفاق الدور المنوط بتلك المؤسسات ، والذي يمكن أن تمارسه في تطـور حيـاة الأمم والشـعوب . ويعـود ذلك التقلب إلى أسـباب متعددة لا يتسـع مجال هذا البحـث لعرضهـا وفحصهـا ، إلا أننـا نجـد في الفـترة الأخيرة منذ تسـعينات القـرن العشرين وأوائـل القـرن الحـادي والعشرين تأكيـداً متزايداً عـلى دور هذه المؤسسـات في تحقيـق التنمية ببرامجهـا ومشروعاتها المتنوعة ، وذلك في ظل مراجعة شـاملة لأدوار الدول وحدود قدراتها في إحداث التنمية الشاملة والمتواصلة . وقد انتصرت الرؤيا التي تؤكد أن دور مؤسسات المجتمع المدني أسـاسي ومحوري لإحداث التنمية في مجالاتها المختلفة ، ومن ثم فلا يمكن الاسـتغناء عن قدراتهـا التمويليـة وإمكاناتهـا البشريـة ، وكذلك قدراتهـا على الوصـول إلى المواطنين وحذف مشاركاتهم في صنع التنمية وضمان استمراريتهم .

انطلاقـاً ممـا سـبق كانت رغبة الباحـث في إجراء هذه الدراسـة الخاصة بدور المؤسسـات الخيرية في إحداث التنمية سواء في مراحل صنع أو تنفيذ أو تقويم السياسات التنموية ، وطرح مجموعـة من الرؤى حـول برامج ومشروعات تدخلية مقترحة لتفعيل دور المؤسسـات الخيرية في تحقيـق التنميـة وتعزيـز الأمن الإنسـاني ودعـم التواصل الحضـاري العالمي بمنطـق أن هذه الثلاثيـة (التنميـة – الأمن الإنسـاني – التواصل الحضـاري العالمي) يمثل قضايـا مطروحة في المجالات الوطنية والإقليمية والعالمية في بداية القرن الحالي .

تدور تساؤلات هذه الدراسة حول مجموعة من المحاور منها :

١ – ما موقع المؤسسات والجمعيات الخيرية ضمن مؤسسات المجتمع المدني ؟

٢ – ما هي أهم ملامح السياسات التنموية العالمية في المرحلة الراهنة ؟

٣- كيف يمكن تفعيل دور المؤسسات الخيرية في إحداث التنمية الشاملة والمتواصلة بالمناطق الأكثر احتياجاً في العالم ؟ .

وانطلاقاً مما سبق تنقسم الدراسة الراهنة إلى المحاور التالية :

المحور الأول : المفاهيم الرئيسة في الدراسة .

المحور الثاني : أطر ومحددات إدارة التنمية : مداخل تطوير الأداء الحكومي وآفاق دور المؤسسات الخيرية

المحور الثالث : المؤسسات الخيرية وسياسات التنمية الشاملة والمتواصلة .

المحور الرابع: ملامح برنامج تنموي للمؤسسات الخيرية في مواجهة الفقر وتنمية العشوائيات.

خاتمة و توصيات الدراسة.

ويتلخص الهدف من الدراسة كما أوضحت في محاولة طرح ملامح برنامج تنموي تقوم به المؤسسات والجمعيات الخيرية في المنطقتين العربية والإسلامية يعزز التنمية في هذه البلدان ويعزز الأمن الإنساني والبشري ، ويكون نقطة انطلاق لمرحلة من التواصل الحضاري لها مع الدول والمنظمات العالمية الحكومية وغير الحكومية .

المحور الأول: المفاهيم الرئيسة في الدراسة

تدور هذه الدراسة حول مفهومين رئيسين الأول يتعلق بالجمعيات والمؤسسات الخيرية ، والتي تعد من مؤسسات المجتمع المدني ، والتي تمثل المتغير المستقل في هذا البحث . أما المفهوم الثاني فيتعلق بالتنمية سواء من حيث تعريفها ومجالاتها ، والتطورات التي لحقت بها ، وحدودها في المرحلة الراهنة من التطور العالمي . وأبدأ هذه الدراسة بتناول المفهوم الأول :

١ - مؤسسات المجتمع المدني المفهوم ...وآفاق الدور .

لا زالت الخلافات بين الباحثين العرب والمسلمين - وكذلك الحكومات -حول مفهوم المجتمع المدني ، ومؤسساته ، وكذلك آفاق الأدوار المتاحة لها ، والتي تتباين من دولة إلى أخري، وكذلك حسب طبيعة ونوع المؤسسات. ويعود ذلك الخلاف إلى أن المفهوم صار من مفردات اللغة السياسية اليومية المتداولة بين رجال الصحافة والسياسة وغيرهم ، مما أدي إلى التباس المفهوم وغموضه من ناحية، وسبب التشويه المتعمد الذي يمارسه البعض ضده وكأنه حزب سياسي أو بمثابه اختصارا لفكرة الديمقراطية (١).

- ونجد أن البعض يوسع من المفهوم ، ومن ذلك إشارة السيد/ محمد خاتمي ان المجتمع المدني يجب ان يتم تناوله بطريقة مغايرة في البلدان الاسلامية فهو مختلف عن المفهوم الغربي ، وأن المجتمع المدني الإسلامي شامل لأمة الاسلام ، وهو خالي من الاستبداد الفردي والجماعي وان المواطنين هم اصحاب الحق في تقرير مصيرهم ومستقبلهم والإشراف على ادارة الامور ومحاسبة القائمين عليها واحترام حقوق الانسان يمثل نتيجة طبيعية للتعاليم الدينية والأوامر الإلهية (٢) .

- ويشير البعض إلى أنه مفهوم موجود في المجتمعات العربية والإسلامية منذ القدم منذ ما قبل الاستعمار والاختراق الاجنبي ، حيث تأسست أول جمعية أهلية في مصر عام ١٨٢١ ، وبالفعل تواجدت العديد من الجمعيات الثقافية والعلمية، وفي عام ١٨٧٨ تأسست أول جمعية أهلية إسلامية ، وهي الجمعية الخيرية الإسلامية (٣).

- ولقد شهدت مصر منذ بدايات القرن التاسع عشر ، وحتى بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ نمواً واضحاً في مؤسسات المجتمع المدني . ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن المنطقة العربية زاخرة بمؤسسات للمجتمع المدني لم يتم تنميتها كالطوائف والمذاهب الدينية والتكوينات العشائرية والقبلية .

- وتجدر الإشارة هنا أن البعض قد ينظر إلى المجتمع المدني يقدم مؤسسات يمكن أن تحل محل مؤسسات الدولة أو أنه يقدم بديلاً عنها، إلا أن الواقع يشير إلى أن المجتمع المدني ليس بديلا عن الدولة لكن السؤال هو حول ماهية هذه الدولة وطبيعتها والخصائص التي تتسم بها فإذا كانت دولة ديمقراطية ترسخ قيم الاختلاف واحترام حقوق وحريات الاخرين والمؤسساتية فإنه يتم التعاون والتكامل بينها وبين قوي المجتمع المدني واذا كانت دولة قامعة فإنها تتحول بالضرورة إلي قوي معارضة ، والواقع يشير إلى أننا في الدول العربية والاسلامية نحتاج إلى شعار اكثر من الدولة وكثير من المجتمع المدني معا ولا يمكن طرح شعارات مغايرة كما يطرح في أوربا حيث دولة أقل مجتمع مدني أكثر، وكذلك ليس من الواقعي القول بأننا نحتاج لشعار دولة أضعف ومجتمع مدني أقوي (٤).

يتضح من الرؤى السابقة أن الحضارة العربية والإسلامية تحتاج إلى تطوير مفهوم خاص للمجتمع المدني يتناسب مع تاريخ وتطور المنطقة ، وخصوصيتها ، وهو ما يدعو إلى تعظيم دور مؤسسات تطوعية خاصة بالمنطقة ، ولها دور بارز في التنمية مثل الوقف ومؤسسات الزكاة والصدقات ، كما أن الأمر يحتاج إلى جهد خاص في دراسة الجمعيات والمؤسسات الخيرية، والتي يمكن أن تمارس دوراً تنموياً أساسياً في البلدان العربية والإسلامية.

الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية :

زاد عدد الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية في العالم في الأونة الأخيرة ، والتي تمارس دورا تنمويا لا يمكن إغفاله في العديد من القضايا التنموية الأمر الذي وصل إلى أن الأمم المتحدة أضحت في مؤتمراتها العالمية تنظم منتدي (Forum) لهذه المؤسسات لكي تعبر عن آرائها ، ولتعظيم مشاركتها في التنمية إلى جانب المؤسسات الحكومية ، وذلك كرد فعل لنجاحات تلك المؤسسات وتشجيع استمراريتها في أداء دورها التنموي.

وقد لا يتسع مجال هذه الدراسة لتناول نظري شامل لهذه الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وسأعرض بعض التعريفات ، ومعايير استرشادية للعمل. يعرف ازاجاني سيرانو Isagani R. Serrano الجمعيات الأهلية بأنها « القاعدة النظرية لأي جماعة تريد ان تنظم نفسها ذاتيا ولها هدف اجتماعي خاص بها سواء كان هذا الهدف يؤدي للتحول أم لا » (٥).

ـ الشروط الواجب توافرها في الجمعيات الأهلية :

يوضح الدكتور مصطفى كامل السيد أن ثمة مجموعة من الشروط المطلوبة لفعالية الجمعيات الأهلية في آداء أنشطتها:

١ – وضوح الهدف الذي من أجله تم تأسيسها .

٢ – أداؤها لمهام ووظائف عامة يتم تفويضها من الدولة.

٣ – أداء بعض الوظائف التي لا تؤديها المنظمات غير الربحية .

٤ – التأثير على توجه السياسة العامة للدولة .

٥ – السيادة في تلك الجمعيات تتركز في يد المواطنين وليس في يد الهيكل الاداري للدولة .

٦ – الاستقلال المالي لهذه الجمعيات ومن ثم استقلالها حيث يأتي تمويلها من التبرعات واشتراكات الاعضاء (٦) .

وتمر الجمعيات بمجموعة من المراحل لكي يتبلور نشاطها ، وفقا لأهدافها وقدراتها، ويشير د. فتح الله الخطيب و د. احمد رشيد إلى ان الجمعيات الأهلية تمر بثلاثة مراحل أساسية:

- الأولى: تبدأ فيها الجمعية التعرف على هويتها تدريجيا ودورها في المجتمع المحلي .

- الثانية : تتطور الجمعية للتوسع خارج مجتمعها المحلي .

- الثالثة : تنتشر في المجتمع كمؤسسة من مؤسساته التي تميزها في ظل تنامٍ لدور الأنشطة الأهلية بشكل عام واتساع في رقعة المشاركة بشكل خاص (٧).

– ويمكن القول بأن الدراسات التنموية تحتاج إلى اهتمام خاص بالمؤسسات الخيرية ، والتي تقدم تمويلا ضخما للتنمية ، وفي ذات الوقت الذي تدير فيه مشروعات وبرامج تنموية نجدها تمثل جمعيات ومنظمات أخري محلية للعمل في برامجها ، وتؤسس شراكات مع حكومات ومنظمات مجتمع مدني ضخمة ، بل وتتبني مبادرات عالمية ضخمة ، ومن أمثلة هذه المشروعات دور مؤسسة أغاخان في تطوير القاهرة الأثرية ، أو مؤسسة بيل جيتس لمواجهة الإيدز في أفريقيا ، أو مبادرة آل مكتوم لتوفير التعليم الأساسي لمليون طفل في العالم(٨)، وكذلك بناء مساكن للفقراء وذوي الدخل المحدود. ولا شك أن هذه المؤسسات ودورها التنموي العالمي أو المحلي يقتضي منا طرح سياسات وبرامج لعمل هذه المؤسسات ، والأطر التي تحدد دورها التنموي ، ولا سيما في ظل تنامي أعداد هذه المؤسسات ، وتزايد إمكاناتها التمويلية وثقة المواطنين وتبرعاتهم المزايدة لهم. وأعتقد أن هذه المؤسسات وخاصة في المنطقتين الإسلامية والعربية تقدم إطارا جيدا للتواصل بين البلدان والشعوب الإسلامية ، وفي ذات الوقت تعمق التواصل الحضاري العالمي من خلال العمل التنموي ، وفي ذات

الوقت دعم مشروعات بحثية وفعاليات ثقافية تقدم الحضارة العربية والإسلامية بصورة إيجابية من خلال أنشطة وبرامج المؤسسات والجمعيات الخيرية الإسلامية بوجه عام، والعربية بصفة خاصة.

– التنمية : أصبحت التنمية أحد الشواغل الأساسية للدول والحكومات، وكذلك المنظمات العالمية والإقليمية فى ظل ما يتردد بشكل متزايد عن الأزمات التنموية المختلفة التى تعانيها الدول، وفى ظل الفجوات المتزايدة بين دول متقدمة فى الشمال وأخرى تعانى من التخلف وقصور التنمية فيها، وأقوم في هذا الجزء من الدراسة بالعرض لمفهوم التنمية، وسياساتها وإدارتها بشكل موجز.

• تعريف المفهوم والمفاهيم المرتبطة : وقد خضع مفهوم التنمية لتطور كبير منذ بداية تسعينيات القرن العشرين حيث تأكدت الدعاوى الخاصة بشمول التنمية وضرورة تواصلها واستمرارها للأجيال القادمة، حيث لم تعد المشكلة تتمثل فى إحداث النمو الاقتصادي وإنما الارتقاء بكافة الجوانب الحياتية فى الدول والمجتمعات ويأتي فى القلب منها الارتقاء برأس المال البشرى فى تلك الدول من خلال ما يسمي ببرامج التنمية البشرية والتأكيد على محورية الدولة وأجهزة الإدارة العامة بصفة أساسية فى تحقيق التنمية الشاملة وإدارتها من خلال تحسين نوعية حياة البشر.

وقد أصبحت السياسات التنموية أكثر شمولاً، فيعرفها البعض بأنها « ديناميات وعمليات التغير المقصود الذي يستهدف خلق ظروف النمو الاقتصادي، والتغير التكنولوجي، والتنمية البشرية» (٩).

ويعود الاهتمام بالبشر كبعد رئيسي فى السياسات التنموية نظراً لتحول مفهوم التنمية من التركيز على أن التنمية تسعي إلى تحقيق الاحتياجات البشرية إلى إضافة عامل أساسي فى تحقيق التنمية بالتأكيد على أنها تكون من صنع البشر أيضاً. ويسود الآن اتفاق عام بين الباحثين

الأفراد والمؤسسات الأكاديمية ، بل والمنظمات الدولية حكومية وغير حكومية ، وإلى حد بعيد بين الدول وصانعي القرار فى الحكومات المختلفة بأن التنمية وإدارتها تقوم على عناصر أو مكونات أساسية هي:

١- الشمول فى المجالات « السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والتجارية».

٢- الاعتماد المتبادل والتأثير بين الداخل والخارج - حيث تلاشت الحدود بين الدول فى ظل العولمة ، وسادت دعاوى عالمية بوجوب مساعدة المنظمات الدولية والدول للبلدان النامية

٣- محورية دور البشر فى تحقيقها - فالتنمية تعتمد بصفة أساسية على دور المواطنين أو البشر.

٤- تحقيق العدالة والإنصاف فى إطار التنمية - حيث إن المساواة بين أفراد المجتمع وإتاحة الفرص والخيارات للأفراد بشكل عادل أصبحت أساسية.

٥- التواصل والاستمرارية - بضرورة مراعاة حسن التوظيف واستخدام الموارد.

٦- التطور التكنولوجي والمعرفة محدد رئيسي للتنمية - حيث أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت من القضايا الحاسمة فى المجتمع .

٧- منع التهميش لقطاعات معينة من السكان مثل المناطق العشوائية ، وضرورة التغلب على الفقر.

وأن التنمية كما أراها تعني إحداث نقلة نوعية بمجتمع من وضع اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي معين إلى مرحلة أعلى، أي الارتقاء بالأوضاع المجتمعية بشكل كامل.

-كما أن التنمية المستدامة و المتواصلة **Sustainable Development** تعكس نوعا من

الحفـاظ على حق الأجيـال القادمة فى التنمية من خلال إدارة الدولة والأفراد للموارد المتاحة فى الـدول والحفاظ عـلى البيئة وأخذ فرص الأجيـال القادمة فى التنمية محـور الاعتبار عند تخطيط ووضع البرامج التنموية.

-وتمثل التنمية البشرية «Human Development» توسـيع خيارات الناس وتمكينهم من ممارسـة تلك الخيارات بحرية فى المرحلة الحالية والمسـتقبلية. وتحسب تلك التنمية من خلال ما يسمى بمؤشرات التنمية البشرية.

– مفهـوم إدارة التنميـة: يمكـن القول بأن مفهوم إدارة التنمية ظهـر منذ ثلاثينيات القرن العشرين بصورة واسعة ، خاصة بعد ما حدث فى العالم من كساد نتيجة للسياسات الاقتصادية التـى كانـت متبعة حينذاك ، وقد ظهـر هذا المفهوم فى الدول الغربيـة فى البداية وانتشر منها فيما بعـد إلى التعامـل مـع مشـكلات البلدان الناميـة ، ومن ثم سـوف أعرض فيما يـلي لمفهوم إدارة التنمية من خلال تناول تطور المفهوم ثم تعريفه.

• تطـور المفهـوم : أمـا فيما يتعلق بالتأريـخ للمفهوم فقد ظهر كما ذكرت على نحو واسـع منذ ثلاثينيات القرن العشرين في دول أوروبا ، إلا أنه اتسم في هذا الإطار بالخبرة الغربية واتخذ مـن الواقـع الأوروبي منطلقـاً للتعامـل مع خبرات العـالم المختلفـة وبالفعل في الخمسـينات و السـتينات كان البعـض يـرى أن نقل خـبرة الأوروبيـين دون مراعـاة لخصوصية بلـدان العالم الثالـث هـو الذي يمثـل مفتاح التقـدم والتنمية دونما مراعـاة للفروق البينيـة والطبيعة الخاصة للـدول الناميـة (١٠). إلا أن التحـدي الأكبر كان يتمثل في طبيعة مؤسسـات الإدارة العامة في تلك الدول بل ، والأهم من ذلك السياسـات العامة التى كانت مطبقة فيها. كما اتسـمت تلك الفترة بهيمنة الدولة ومؤسسـاتها على كافة شئون إدارة المجتمع ، رغم ضعف الكفاءات المتاحة لدي مؤسسـات الدولة ، كما لم تكن مؤسسـات المجتمع المدني في المنطقتين العربية والإسلامية ، بـل والعـالم ككل تمـارس أدوارا تنمويـة محـددة . ولا شـك أن البلـدان الناميـة عانـت بعـد الاسـتقلال مجموعـة مـن المعوقات السياسـية و الاقتصادية والاجتماعية التـي أدت إلى ضعف

شـديد في إدارة التنميـة لتلـك الـدول سـواء لسـوء أداء النخـب في تلـك البلـدان ، وتراجـع الديمقراطيـة ، أو ضعـف الهيـاكل الإداريـة بفعـل القوي الاسـتعمارية ، وضعف المـواد البيئية والبشريـة المتاحـة لهـذه المجتمعات، وهو ما يجـب أخذه في الاعتبـار عند تنميتهـا وقد اختلف التعامل مع إدارة التنمية من حيث مجالها والسياسات الخاصة بكيفية تحقيقها نظراً لتطور مفهوم التنميـة ذاته ومدى ضيق أو شـمول المفهوم ، لذا فإننا نجد أن تعريـف إدارة التنمية قد اختلف أيضاً ، حيث قصره البعض على دور الدول فى تحقيق التنمية الاقتصادية. ففي الخمسـينيات من القرن العشرين بدأ اسـتخدام الاصطلاح للدلالة على متطلبات تنفيذ السياسات والمشروعات والبرامج الخاصة بتحسين الأحوال الاقتصادية من جوانب الإدارة العامة(١٢).

ثـم بـدأ البعض يدخل ما يسـمى ببرامـج التنمية الاجتماعيـة ودور الدولـة فى هذا المجال خاصة فى عقب الحرب العالمية الثانية واسـتقلال الدول فى أنحاء العالم المختلفة وتردي أوضاع الشـعوب فيها. ويعرفه البعض الآخر أيضاً من هـذا المنحى باعتباره « ذلك الجانب من الإدارة العامـة الـذي يتـم إنشـاؤه لإدارة التنمية الاقتصادية ، مـن خلال الحفاظ على القانـون والنظام ودعم العدالة ، وتنظيم المرافق ووسـائل الاتصال وشـق الطرق ، وتحصيل الضرائب والدفاع ، وإدارة العلاقات الدبلوماسية من خلال أجهزة الإدارة العامة» (١٢).

ومن ثم فإنه يمكن القول بأن إدارة التنمية يقصد بها – وفقا لرأي الباحث – :

« قيـام المؤسسـات العامة والخاصـة والأهلية بوضع وتنفيذ برامـج ومشروعات بهدف تحقيق التنمية الشـاملة والمتواصلة فى إطار سياسة عامة للدول تحدد الأبعاد والأهداف التنموية فى إطـار بيئة داخلية وعالمية تتسـم بالتداخل والاعتماد المتبـادل وإعلاء قيمة العنصر البشرى فى التنمية ».

وأحاول من هذا التعريف تأكيد أن التنمية أصبحت مفهوماً شاملاً لا يمكن قصره على مجـال محـدد حيث أن البيئـة الداخلية أصبحت ذات أبعـاد متداخلة ما بين السياسـة والاقتصاد

والمجتمع والثقافة ، كما أن الحكومة من خلال المؤسسات العامة عليها الدور الأساسي فى وضع السياسات التنموية مع السماح بمشاركة كافة الأطراف الفاعلة خاصة مؤسسات القطاع الخاص و المجتمع المدني والأفراد . وتأخذ فى الاعتبار مستقبل الأجيال القادمة ، وعدم استنزاف الموارد المتاحة لصالح الجيل الحالي و حرمان الأجيال القادمة . كما أن الفصل بين الداخل و الخارج أصبح مستحيلاً فى ظل العولمة . والحكومات عليها أن تقيم الشراكات مع الدول الأخرى ومع المنظمات الدولية من أجل تحقيق التنمية فى المرحلة الحالية فى ظل ما طرحته الأمم المتحدة مما يسمى الأهداف التنموية للألفية والتي تحدد التنمية فى الارتقاء بإعداد العنصر البشري وحماية الفئات المهمشة ودعم برامج الصحة والتعليم واستخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل خدمة البشر فى العالم ، وبمساعدة الدول المتقدمة للدول الأقل نمواً ، مع التأكيد بأن البشر هم صناع التنمية فى الدول المختلفة ومن ثم فإن تنمية القدرات البشرية تعد أحد الأهداف الأساسية لأجهزة صنع السياسة العامة والإدارة الحكومية للتنمية بمساعدة بقية الشركاء فى الداخل و الخارج.

***

المحور الثاني
أطر ومحددات إدارة التنمية
مداخل تطوير الأداء الحكومي وآفاق دور المؤسسات الخيرية

أصبحت قضية إحداث التنمية الشاملة وتواصلها الشغل الشاغل للعديد من الدول والأنظمة الحاكمة وكذلك للمؤسسات والمنظمات العالمية الحكومية وغير الحكومية ، ولا يمكن الحديث عن إبعاد الدولة عن تلك العملية وإهمال دورها في هذا المجال في ظل سياسات التكييف الهيكلي والخصخصة ، وإفساح مساحة أكبر للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني فى التنمية ، حيث أن الدولة ومؤسساتها العامة فى الدول النامية والمتقدمة لا زالت هي المحدد والمحرك للسياسات التنموية ومن ثم يجدر التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني- المؤسسات والجمعيات الخيرية محل التركيز في بحثنا هذا- والدولة ؛ لذلك ينقسم هذا الجزء إلى تناول مسألة الأطر الحاكمة للتنمية بين متطلبات البيئة الداخلية والفرص والمخاطر العالمية، والتي تحكم توجهات الدولة وفي ذات الوقت المؤسسات التي تسعي لإحداث التنمية في أية دولة سواء أكانت مؤسسات محلية أو من الخارج. مع طرح أدوار محددة للحكومات ، وكذلك منظمات المجتمع المدني، ويؤسس عرضنا هنا على اعتقاد لدي الباحث بأن التدخل التنموي حتى يتسم بالفاعلية والاستمرارية فإنه يجب أن يتعامل مع الأطر التالية بنوع من الكفاءة ، فلا يمكن الحديث عن التنمية بمعزل عن الأوضاع الداخلية للدول والتي تسمي بالبيئة الداخلية ومحاولة تحسينها لتتوافق مع الجهود التنموية وتتحقق الاستمرارية ، وكذلك مواكبة التحولات العالمية وما تتيحه من فرص وما تقدمه من مخاطر وتحديات على الدول المختلفة مواجهتها.

وتنقسم البيئة الداخلية إلى مجموعة من الأطر تطرح عدة متطلبات هي :

١ - الإطار السياسي:

وأقصد به الأوضاع السياسية الخاصة بالدولة من حيث محاور متعددة منها على سبيل المثال وليس الحصر :

- طبيعة النظام السياسي و العلاقات المتكافئة والمتوازنة بين السلطات التنفيذية و التشريعية والقضائية كأجهزة حكومية ، وبين المنظمات غير الحكومية كالأحزاب والجمعيات الأهلية والنقابات ٠٠٠ الخ ، والتي يجب أن تتسم بالمشاركة وقبول الآخر والرقابة المتبادلة والاحتكام إلى قواعد الدستور والقانون التى تلائم الواقع.

- حدود المساءلة والمحاسبة لأجهزة الحكومة من جانب المؤسسات المجتمعية المختلفة وكذلك المواطنين باعتبار أن الشعوب هي صاحبة السلطة ومستقرها النهائي وهدف التنمية وصانعها.

- مستويات المشاركة فى صنع القرارات السياسية وتنفيذها و الرقابة عليها من خلال المؤسسات الشعبية ، ومن ثم مشاركة المواطنين فى صنع القرارات التنموية وتنفيذها أيضاً

- الشفافية وإتاحة المعلومات حول خطط الدولة والحرص على بيان مدى كفاءة مؤسساتها العامة فى إدارة الأهداف التنموية .

- تحسين أداء الحكومات والدول من خلال ما يسمى بالحكم الرشيد الذي يحرص على قيم المساءلة والشفافية والمشاركة والشمول لكافة فئات المجتمع والبعد عن التهميش والاستبعاد ودعم قيم التسامح والحوار والرقابة على أداء الأجهزة العامة. وقد أكد تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٢ بأن الحكم الرشيد هو الحكم الديمقراطي لأنه يقدر حقوق وحريات الناس ويشاركون في القرارات صناع القرار للمسألة وأشراك المرأة وعدم التميز وأن احتياجات الاجيال القادمة تأخذ في الاعتبار وان السياسات الاقتصادية والاجتماعية تستجيب

لاحتياجات الناس. وإن السياسات الاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى القضاء على (الفقر وتوسيع الخيارات التي تتاح لجميع الناس في حياتهم (١٣).

ويمكن إجمال ذلك في مدى توافر الحكم الرشيد داخل الدول من عدمه، وذلك حتى يمكن أن تمارس الجمعيات والمؤسسات الخيرية دورها بكفاءة ، وحتى لا تضيع مواردها دون تحقيق الفوائد المرجوة، ومن ثم فتجدر دراسة هذه الأوضاع بدقة قبل قرار اتخاذ قرار التدخل التنموي من عدمه، وكذلك عند بدء المشروعات التنموية في البلدان المختلفة.

٢- الإطار الاقتصادي:

وأعني به فى هذا المجال طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة فى الدول وحسن إدارة الموارد المتاحة لها، ومن ثم فإنه يتضمن مجموعة من المحددات والمتطلبات المختلفة المنوط بالحكومات التعامل معها ، ومنها :

أ- توجيه الاقتصاد الكلي ووضع السياسات العامة على المستوى القومي بالشراكة مع المؤسسات الخاصة والمدنية المحلية والعالمية.

ب- إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن استغلالها ، وقدرة أكبر على خلق بيئة مواتية للاستثمار من خلال سياسات حكومية مرنة وتتسم بالكفاءة.

ج- الاهتمام بدور المؤسسات الاقتصادية المحلية والعالمية فى مجالات البحث والتطوير ، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى

د- العدالة فى توزيع العوائد الاقتصادية وإتاحة فرص الإنتاج والعمل للمواطنين بصور متوازنة وعدم تهميش قطاعات سكانية فى الدولة ويمكن أن تلعب الحكومات دوراً أساسياً فى هذا المجال لتصحيح ما قد ينتج من اختلالات نتيجة لسياسات القطاع الخاص (١٤) .

هـ - حسن إدارة الحكومات للقطاع الاقتصادي الغير الرسمي ، وتطوير أجهزة الإدارة العامة للتعامل مع القطاع الاقتصادي غير الرسمي وإدماجه فى خطط الدولة .

و- تحسين القدرات الاستخراجية أو تحصيل الموارد وتعبئتها ، لدى الحكومات من خلال الاهتمام بسياسات الضرائب ، وجلب الموارد العامة مع التوزيع العادل للأعباء وإيلاء مسألة خلق بيئة ضريبية مشجعة على الاستثمار.

ز- قيام الدولة بالمشروعات الاستراتيجية أو تلك المتعلقة بالبنية الأساسية اللازمة لإدارة التنمية ؛ لإحجام القطاع الخاص عن تنفيذ بعض المشروعات ذات التكلفة العالية أو التى يصعب تحصيل إيراداتها .

٣- الإطار الإداري:

لا زالت الإدارة الحكومية سواء فى الدول النامية أو تلك المتقدمة تمارس دوراً أساسياً فى التنمية وإن اختلف مداه حيث أنها فى الدول الأكثر تقدماً قد تتنازل عن بعض مهامها للقطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني ، وتمارس هي دوراً أكثر اتساعاً فى مجال الرفاهية ووضع السياسات الكلية وإقرار توازنات معينة فى المجتمع ، إلا أنه فى الدول النامية ونظراً لعدم تطور أجهزتها الإدارية بالصورة الكافية بما يتناسب مع المهام الكبرى المنوطة بها فالأمر أكثر صعوبة، ولزيادة مساهمة الإدارات والمؤسسات العامة فى التنمية ، وتوفير إطار إداري داعم للتنمية يتطلب سياسات إدارية -منها:

- تنازل أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة عن دورها فى أداء بعض المهام الإدارية ، والتركيز على مجالات الخدمات العامة أو ما يسمى بالسلع الجماعية التى توفر القدرات البشرية التى تساهم فى إحداث التنمية مثل التعليم والصحة وغير ذلك .

- وضع خطة محكمة لتطوير الأجهزة الإدارية تتضمن منظومة العمل الإداري بشكل

شامل وخاصة بعض المجالات مثل :

أ-تطوير اللوائح والقوانين الإدارية خاصة القديم منها.

ب- إيجاد شبكات للمعلومات بين الأجهزة الحكومية .

ج- إشراك المستفيدين من الخدمات العامة فى تقييم الأجهزة الإدارية الحكومية.

د- الارتقاء بالقدرات البشرية من خلال التدريب المستمر والتحول إلى قطاعات عمل متباينة والإفادة من الخبرات الجديدة .

هـ- تطوير نظم الحوافز والترقى وربطها بحسن الأداء والكفاءة .

ز- توفير البنية التكنولوجية لتحسين استقبال وتخزين واسترجاع المعلومات فى النظم الإدارية بما يحسن عمليات صنع القرار.

ح- إشراك الموظفين ذوي الاحتكاك المباشر بالأعمال الإدارية فى تطوير الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة ومساهمتهم فى صنع القرار والتقييم وتطوير السياسة ، وعدم تحييدهم بشكل كامل(١٥) .

و- إدخال بعض مهارات وأسس إدارة الأعمال لزيادة كفاءة أداء المؤسسات العامة ، مع الفهم الواضح بأن إدارة التنمية هي مسئولية الحكومات بصفة أساسية.

ط- إرساء بعض القيم والآليات التى تمثل سمات للإدارة فى إطار ما يسمي بالحكم الرشيد أو تحسين فن إدارة الدولة والمجتمع مثل :

- المسؤولية والمحاسبة للأجهزة الإدارية.

- اللامركزية ودعم تفويض الصلاحيات والسلطات والحكم.

- الاهتمام بحماية حقوق الأقليات والجماعات المهمشة وتحسين الخدمات العامة المقدمة لهم.

- حماية السلع العامة ومواجهة الفساد القائم فى إدارتها.

- المساعدة على إقامة الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني فى معاونة الأجهزة الإدارية الحكومية(١٦) .

كما يقتضي الأمر مراعاة التوازن الإقليمي فى توزيع عوائد التنمية وكذلك خيارات وفرص الإسهام فى التنمية الشاملة من خلال برامج قومية تراعى العدالة فى التوزيع الجغرافي للتنمية والاهتمام بكفاءة أجهزة الإدارة في المجتمع على اختلافه ، وليس بالتركيز على العواصم الكبرى أو أقاليم محددة وإعمال أخرى مما يقضى الاهتمام برفع الكفاءة الإدارية فى المؤسسات العامة بصورة قومية خاصة مع تنامي دعوات اللامركزية السياسية والإدارية والمالية.، ويمكن أن تعمل المؤسسات والجمعيات الخيرية على تطوير تلك الأجهزة وتدريبها ، ومدها بالتقنيات اللازمة، وفي ذات الوقت تقديم نماذج ناجحة في إدارة تلك المؤسسات للمشروعات التنموية.

٤- الإطار المعرفي / الثقافي :

أصبح التحدي الرئيسي الذي يواجه دول العالم على اختلافها هو كيفية الارتقاء بالمعرفة وزيادة نصيبها فى تنمية المعارف العالمية والإسهام فى التقدم التكنولوجي الذي تتسارع وتيرته إلى حد بعيد ، ولا شك أن التحدي الأكبر تعاني منه الدول النامية نظراً للإهمال الذي عانت منه تلك الدول فى مجالات المعرفة المختلفة وتهديدات الاستبعاد العالمي لها من سوق المعرفة ، علاوة على أن المعرفة أصبحت أساس التنمية الشاملة ، الذي لا يمكن الاستغناء عنه مما يقتضي على المؤسسات العامة مواجهة عدة تحديات:

- الارتقاء بالنظم التعليمية الحكومية والخاصة فى إطار سياسة عامة للتعليم بمراحله قبل الجامعي ، والجامعي حتى يتوائم مع الاحتياجات العالمية والمحلية ، مما يتطلب إعادة النظر فى

منظومـة التعليـم « الطالـب ، والمناهـج ، والمـدرس ، والإدارة الحكومية ، وأسـاليب التقييم ، واستخدام التكنولوجيا وارتباط التعليم بالتنمية الشاملة وكذلك سوق العمل.

– إيلاء اهتمام أكبر بالبحث العلمي وإسـهام الحكومات بدور كبير فى وضع سياسة عامة للبحـث العلمـي وربطـه بالتنمية و التدريب وإفادة مؤسسـات التنمية عـلى اختلافها حيث أن البحث و التطوير (R & D) لا يمكن الاسـتغناء عنه لتحقيق التقدم ، ولا شـك أن المؤسسـات العامـة فى الـدول النامية يقـع عليها العبء الأكبر فى هـذا المجال رغم أن الـدول المتقدمة يقوم فيها القطاع الخاص بالجانب الأكبر .

– تغيـير منظومة القيـم الثقافية وخاصة المعوق للتنمية مثل قيم الفسـاد والرشـوة وعدم الإنجـاز والرضا بالوضـع القائم ، وغير ذلك مع الحفاظ على القيم الإيجابية أو الداعمة للتنمية والتي توجد فى الثقافات المختلفة مثل الانتماء وحب الوطن والبعد عما تحرمه الأديان ولاشـك أن جوهر التقدم والتنمية يتمثل فى القيم الثقافية انطلاقا من أن البشر هم صناع التنمية الشاملة والمتواصلة.

٥- الإطار المجتمعي:

ويتلخـص هـذا الإطـار فى طبيعـة وخصائـص المجتمـع أو مـا يشـكل السـمات العامـة للمجتمعـات وتعزيز عوامل الصحـة والكفاءة المجتمعية مثل تحقيـق التكامل القومي ، وعدم تهميش بعض السـكان أو الفئات الاجتماعية مثل الفقراء ، و سـكان العشـوائيات أو الشـباب ومنـع هيمنـة جيل على آخـر ، والاهتمام بالبعد الاجتماعي فى التنمية من خلال توسـيع الفرص والخيارات أمام الجماعات المحرومة فى المجتمع.

٦- الإطار الأمني والقانوني:

لا يمكـن الحديـث عـن تنمية بدون وجـود دور للدولـة فى وضع القوانـين و الحفاظ على

الأمن بما يتلاءم مع التطورات الحادثة فى المجتمع المحلى والعالمي ، ومن ذلك :

- توفير حالة من الكفاءة للأجهزة الأمنية لتنظيم الحقوق والواجبات ومواجهة التجاوزات التى تحدث من جانب فئات فى المجتمع.

- تطوير البنية التشريعية والقانونية حتى تتلاءم مع المستجدات العالمية مثل حماية الملكية الفكرية ، وفض النزاعات بين الشركات عالمية النشاط والدول التى تمارس أنشطتها فيها .

- إيجاد آلية فعالة لتنفيذ القوانين وسرعة الفصل فى الأحكام خاصة فى قضايا الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

- الحد قدر الإمكان مما يسمى بظاهرة الاستهانة بالقانون وعدم احترام القواعد واللوائح المنظمة للأنشطة التنموية ، مما يخلق نوعاً من الثقة لدى المؤسسات الدولية المانحة ومساعدة الجهود التنموية المبذولة.

٧- الإطار السكانى والبشرى:

ويعد هذا النوع من الأطر حديثاً نسبياً حيث أصبحت له علاقة مباشرة بالجهود التنموية وذلك من خلال التميز والمكانة الأعلى التى يتمتع بها المكون البشرى فى تحقيق التنمية الشاملة.

ويتحدد إحداث التنمية الشاملة وتواصلها بالسياسات الخاصة بإعداد البشر فى الدول والمجتمعات المختلفة وبالتالى دور السياسات العامة وأجهزة ومؤسسات الإدارة العامة فى تعزيز القدرات البشرية، ويحدث ذلك ليس فقط من خلال الحد من الزيادة السكانية او البحث عن الحد الأمثل من السكان ولكن من خلال إعداد البشر وتأهيلهم من خلال خدمات مثل :

أ - التعليـم.

ب- الصحة مع التركيز على الأبعاد الوقائية.

جـ- تنمية الوعى والثقافــة.

د - نشر المعرفة التكنولوجية على نطاق واسع فى المجتمع.

هــ- وضـع برامج محددة للتغلب على الفقر والتهميش لقطاعات مع المجتمع مثل سـكان العشوائيات أو الريف.

البيئة العالمية ودور المؤسسات والجمعيات الخيرية في إطارها:

أفـرزت العولـمة بتجلياتهـا السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة مجموعـة مـن التحديـات أمـام دول العـالم المختلفـة مـن خلال إزالـة الحـدود وصعوبة الفصل بـين الداخل والخـارج ، ووجـود الفرص والتحديات العالمية للتنمية ، والتـى أصبح من غير الممكن تلافيها حيث أن التعامل مع مسألة التنمية لابد أن يتم من خلال مفهوم المشاركات بين فاعلين مختلفين مثل:

١- الحكومات والمؤسسات العامة.

٢- مؤسسات القطاع الخاص المحلى.

٣- مؤسسات المجتمع المدنى المحلية.

٤- المنظمات العالمية الحكومية وغير الحكومية.

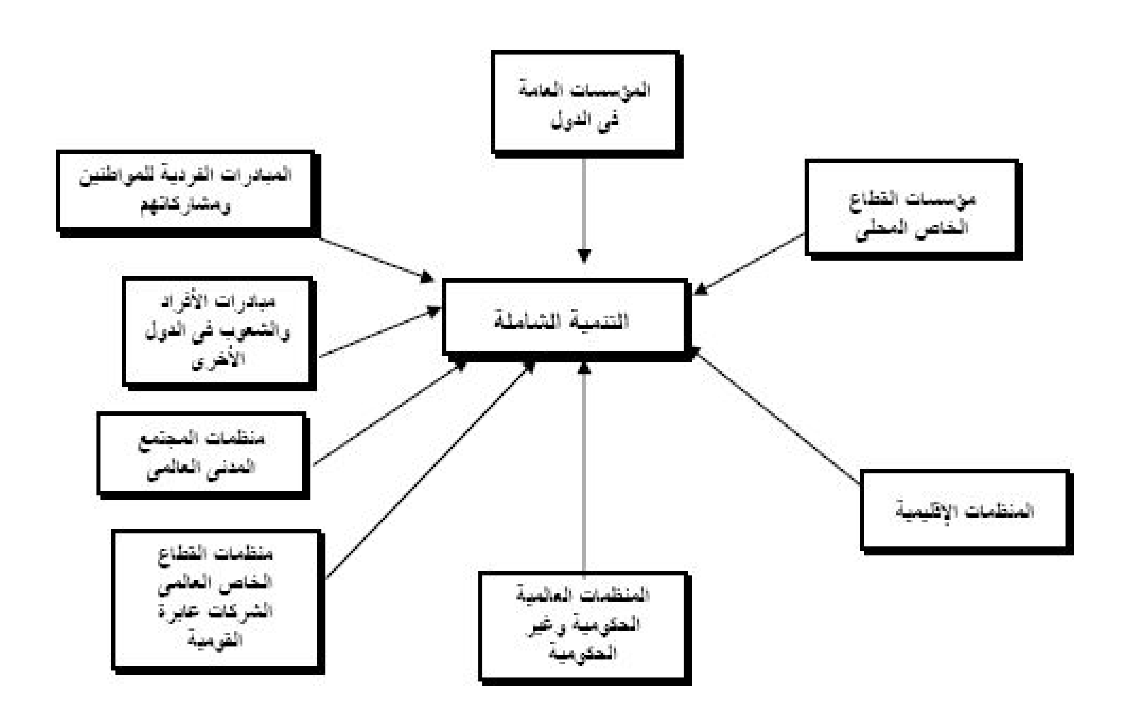
٥- المنظمات الإقليمية.

٦- مؤسسات القطاع الخاص العالمى والشركات عالمية النشاط.

٧- منظمات المجتمع المدنى العالمية.

٨- الأفراد وبين الشعوب داخل الدول وخارجها.

ولا شـك أن اتسـاع مفهوم الشركات وتعددها أصبح يمثل تحدياً أمام الدول المختلفة من أجـل إحداث التنمية الشـاملة والمتواصلة ، وأضحى من الضرورى تغيير فلسـفة وطرق عمل المؤسسات العامة والحكومية حيث أنها لم تعد الفاعل الوحيد فى إحداث التنمية ، بل أنها لم تعد قادرة أو حتى مرغوب أن تقوم وحدها بالأنشـطة التنموية. كما يتضح مما سـبق أن المؤسسـات والجمعيـات الخيريـة يمكن أن تمـارس دورا تنمويا على المسـتوى المحـلي أو الإقليمي أو عالمي باعتبارهـا مؤسسـة مجتمع مدني فاعلة، وبالمشـاركة مع بقية الفاعلين، وهو ما يوضحه الشـكل التالي:



نخلص مما سبق إلى أن الأطر السابقة، وبخاصة الإطار السياسي الداخلي يمثل العنصر الحاكم لمدى نجاح وفشل التنمية الشاملة حيث إنه بات من المسلم به أن الدول التى تطبق الحكم الرشيد الديمقراطى هى التى تملك وضع سياسات تنموية ناجحة، وتستطيع إشراك شعوبها فى تحمل أعباء التنمية، وكذلك تحسن توزيع عوائدها وتوافر بيئة مواتية للتنمية الشاملة.

* * *

المحور الثالث

المؤسسات الخيرية وسياسات التنمية الشاملة والمتواصلة

يمكن القول بأنه لكي يتم صنع السياسات التنموية فإنه يجدر بداية طرح مجموعة من الأهداف لهذه السياسات للعمل على تحقيقها على المستوي الاستراتيجي، وتقدم الأهداف الانمائية للألفية طرحا لأهم الأهداف التي يوصى بتحقيقها من أجل دعم التنمية على مستوى العالم، ويمكن أن تقدم برنامج عمل طموح للسياسات التنموية المطروحة من جانب الدول، والتي يمكن أن تشارك في تحقيقها مؤسسات المجتمع المدني، ولاسيما المؤسسات الخيرية سواء داخل بلدان معينة أو في المبادرات التنموية العالمية.

ويمكن تلخيص الأهداف الإنمائية للألفية فيما يلي:

- الهدف الأول : استئصال الفقر والجوع الشديدين ما بين ١٩٩٥-٢٠١٥ إلى النصف.

- الهدف الثاني : تحقيق التعليم الابتدائي الشامل للذكور والاناث بحلول ٢٠١٥.

- الهدف الثالث : الحض على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء بإزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الاساسي والثانوي بحلول ٢٠٠٥ وفي جميع مستويات التعليم بحلول ٢٠١٥.

-الهدف الرابع : تخفيض نسبة وفيات الاطفال دون سن الخامسة ما بين عام ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥ إلى قدر الثلثين.

- الهدف الخامس: تحسين الصحة الأمومية، وذلك من خلال تخفيض معدل وفيات النساء ابن الحمل والوضع بنسبة ثلاثة أرباع خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٥.

– الهـدف السـادس: مكافحة فـيروس نقص المناعـة البشرية (الإيـدز)، وكذلك امراض اخري مثل الملاريا وغيرها .

– الهـدف السـابع : ضمان الاسـتدامة البيئية مـن خلال دمج مبـادئ التنمية المسـتدامة في سياسـات البلد وبرامج عكس الاتجاه في خسـارة الموارد البيئية وزيادة فرصة الحصول على المياه المأمونـة إلى النصـف بحلـول ٢٠٢٠، وتحقيـق تحسـين في حيـاة مالا يقـل عن مائـة مليون من القاطنين احياء فقيرة مكتظة.

– الهـدف الثامـن: تطوير شراكة عالمية شـاملة للتنمية من خلال مزيد مـن التطوير لنظام تجاري ومالي منفتح متوقع السلوك غير تمييزي (١٧).

– ونجـد أن تحقيـق هذه الأهداف الإنمائية مسـئولية الدول الكبرى وفقـا لإعلان الألفية ومؤتمـر الـدول الكـبري المانحـة ان المسـؤولية تقع على الـدول الثـماني، وكذلك جميـع الدول والحكومـات، وكذلك المؤسسـات غـير الحكومية بـضرورة تعبئة مواردهـا لتحقيق الأهداف السـابقة للألفية وإصلاح شـئون حكمها، وهو مـا لن يتحقق إلا من خلال نقـل التكنولوجيا مـن الـدول الكـبري وكذلك المزيد مـن المعلومات عـلى ان تكون اكثـر فاعليـة وتخفيف اعباء الديـون ومسـاعدتها للوصول إلى الاسـواق وكذلك تحسـين الوصول إلى التقـدم التكنولوجي العالمي من خلال مزيد من التطور، وبمشاركة مؤسسات المجتمع المدني.

– وتمر السياسات بوجه عام بمجموعة من المراحل، من أهمها(١٨):

١–صنع السياسات .

٢–تنفيذ السياسات .

٣–التقويم.

ـ أدوار المؤسسات والجمعيات الخيرية في السياسات التنموية :

توجد عدة أدوار يمكن أن تمارسها المؤسسات والجمعيات الخيرية في المراحل المختلفة لصنع السياسات التنموية أعرض منها :

المرحلة الأولى : صنع السياسات – بالتنسيق مع الجهات الحكومية والمراكز البحثية ومنظمات حكومية أخرى ، وتتضمن:

١. رسم رؤية للواقع والمستقبل الذي تسعى للوصول إليه .

٢. وضع الأهداف والغايات المرحلية والفرعية .

٣. تحديد المشكلات وأسبابها وأثارها على المجتمع .

٤. تحديد مطالب واحتياجات المجتمع .

٥. طرح البدائل والحلول وتكلفة كل بديل والمفاضلة بينها .

٦. اختيار البرنامج أو البديل الذي سيتم إتباعها في صورة مشروعات أو برامج تنموية .

المرحلة الثانية : تنفيذ السياسات في إطار البيئة المحلية ومحدداتها ، وتتضمن مهام منها :

١. وضع الخطة التنفيذية لكل مشروع .

٢. طرح الخطط الزمنية والمالية لكل مرحلة من المراحل التنفيذية .

٣. تحديد جهات التنفيذ ، ومسئولياتها .

٤. طرح مؤشرات وآليات للمتابعة أثناء التنفيذ .

المرحلة الثالثة : المؤسسات والجمعيات الخيرية وتقويم السياسات التنموية :

تعد هذه المرحلة حاسمة للتعرف على مدى جدوى السياسات وتحقيق أهدافها ، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات المحددة ، ومن أدوار المؤسسات الخيرية :

١ . حصر نتائج المشروعات والبرامج وتقييمها ، وفقا لاعتبارات الزمن والتكلفة والجودة.

٢ . تحديد الأثر التنموي للمشروعات على المواطنين .

٣ . دراسات حول رؤى المستفيدين من المشروعات وتقييمها لها .

٤ . مناقشة مدى استمرارية المشروعات والبرامج التنموية من خلال توفير الدعم السياسي، والإداري ، والمالي ، والمجتمعي ، والبشري لما تم إنجازه من أنشطة تنموية .

ولا شك أن المؤسسات والجمعيات الخيرية عند ممارستها لهذه الأدوار في السياسات التنموية ، فإنها إضافة إلى التمويل والإمكانات الإدارية والدعم الذي تقدمه ، فإنها تقوم بعملية في غاية الأهمية في السياسات التنموية ألا وهي إشراك الناس أو تدعيم المشاركة المجتمعية في التخطيط للتنمية ، وتنفيذها ، وتقدم آليات لتواصلها واستمراريتها ، وضمان أن تكون معبرة عن احتياجات حقيقية للمواطنين .

***

المحور الرابع

مكونات برنامج تنموي شامل للمؤسسات الخيرية للتدخل في المناطق الأكثر احتياجا

أحاول في هذا الجزء من الدراسة طرح ملامح برنامج تدخلي تساهم فيه المؤسسات والجمعيات الخيرية سواء منفردة أو بالتعاون مع الجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأخري -انطلاقاً من فكرة شراكات التنمية التي أشرت إليه في موضع سابق من الدراسة ، ولكون التنمية حتى تكون شاملة ومتواصلة فيقتضي الأمر مشاركة بين كافة الفاعلين بما فيهم المواطنين أنفسهم . كما أركز في هذا البرنامج أن يتعامل بمنظور شامل مع مشكلات المناطق العشوائية المختلفة بما فيها الفقر إلى جانب بقية جوانب التنمية الأخري، ومن ثم فالبرنامج يتضمن أكثر من بعد تنموي:

أولاً : البعد الاقتصادي:

يتضمن الوضع الاقتصادي للعشوائيات والمناطق الفقيرة عدة محاور أساسية ، اخترت منها الفقر ، والمسكن ، والدخل ، والبطالة ، وعدم استقرار العمل . وسأحاول طرح بعض الرؤى للتخفيف من وطأة تلك الأوضاع:

١ - الفقر:

تتعدد تعريفات الفقر ما بين فقر الدخل ، وفقر القدرات والمهارات ، وأعتقد أن فقر القدرات الذي يعتمد على عدم امتلاك الفرد عدة مقومات يمكن أن يحصل من خلالها على احتياجاته(١٩) ، ومن ثم فإنه من وجهة نظر الباحث يعد الأكثر أهمية. حيث أنه يحدد نصيبه من الدخل بوجه عام ، واحتمالات التوظف ، وقدرته على الدخول لسوق العمل ، وبالتالي مواجهة متطلبات المعيشة .ويعاني سكان العشوائيات سواء بمؤشر الدخل أو القدرات من

الفقـر ، وهـم متعطلـون ويعملون في أنشـطة هامشـية ، وكذلك أميـون ، مما يقلـل فرصهم في الخروج من دائرة الفقر.

ومـن ثـم فلمواجهـة الفقر لدى سـكان العشـوائيات يمكـن ذكر بعض الملامـح لبرنامج خاص بهم:

أ - تقتضي هذه السـمات سـالفة الذكر أن يبنى منهج مواجهة الفقر على أسـاس ما يسـمى ببناء القدرات، الذي يعلي من مسألة تنمية الموارد البشرية والاستثمار فيها من خلال: (التعليم، الثقافة ، الصحة ، الغذاء ، وتوفير السلع والخدمات ... الخ). (٢٠)

ب- توفـير الائتـمان بـشروط ميسرة ، ممـا يتطلب تنمية وعي سـكان العشـوائيات بكيفية الحصـول عـلى الائتمان ، و التعامل معه وسـبل وضـع وتنفيذ المشروعات الخاصـة . مع وجود أشـكال أخرى من الدعم والحوافز ، التي تشـجع سـكان العشـوائيات على إنشـاء مشروعات جديدة ، أو التوسـع في القائم منها (٢١). ويتطلب ذلك بصفة أساسـية العمل على التوسـع في الائتـمان للفقـراء ومتابعتهم بصفة مسـتمرة حال حصولهم على ائتـمان ، ولا بد من تغيير معايير الجـدارة والاسـتحقاق الائتمانية لكي تتناسـب مع ظروف الفقراء وعـدم زيادة شروط الائتمان التي قد تصل إلى حرمانهم منه كما يجب السعي إلى لا مركزية مؤسسات الائتمان، وذلك حسب مـا أكدته التجارب العالمية الناجحة(٢٢) . ويمكن الاسـتفادة في هذا المجال أيضاً بتجربة بنك الفقـراء في بنجلاديـش و الذي بـدأ في قرية عام ١٩٧٦ بدعم من البروفيسـور / محمد يونس ؛ لمسـاعدة المعدمين و الفقراء بقروض بضمانات شـخصية منه، وكانت معدلات السداد أعلى من (٩٩٪) وتحـول المشروع إلى بنك كامـل في عام ١٩٨٣ وذلك بتشـكيل الأفـراد كمجموعات ضامنـة ، وكان هناك نوع من الادخار الإجباري على المقترضين بمبلغ ضئيل أسـبوعيا لمواجهة القـروض غير المسـددة (٢٣). ويمكـن أن تكون تلك التوصيات موجهـة للحكومة أو البنوك وكذلـك منظمات المجتمع المدني، المؤسسـات الخيري ، أو بعض الأفـراد القادرين في المجتمع، أو شراكة بين كل ما سبق.

ج- تمكين الأفراد والجماعات المحلية من التحكم بقدر أكبر من سبل معيشتهم ومواردهم من خلال الحصول على صورة متعددة من التمويل ، وتأمين الحيازة ، خاصة في مجال السكن والأرض ، وضمان الأمن الغذائي للأسر ، وكذلك ضمان التعليم والصحة للجميع ، وتوفير المياه المأمونة ، ووسائل الصرف الصحي، وبناء شبكات الأمان الاجتماعي لمنع الناس من السقوط في الفاقة (٢٤)، وإشراكهم في اقتراح سبل صنع وتنفيذ تلك البرامج ، وذلك من خلال برامج البحث السريع بالمشاركة ، وكذلك التخطيط بالمشاركة ، والذي يقوم على إشراك المجتمعات المحلية في تحديد احتياجاتها ، وكذلك طرح خطط التنمية المحلية بالتعاون مع الخبراء، ويمكن أن تقوم المؤسسات والجمعيات الخيرية بدور رائد في هذا المجال بتدريب المجتمعات والقيادات المحلية ، وممثلي قطاعات مثل المرأة والشباب ، والجمعيات الأهلية المحلية على تلك الأدوات ، بل واقتراح تعاون مع السلطات المحلية في تمويل هذه الخطط المحلية المقترحة.

د - التعجيل بالنمو المناصر للفقراء ، بالتركيز على العمالة الكاملة وتوسيع الفرص ، وبيئة تمكينية للقطاع غير الرسمي ، وتحديد النفقات العامة لدعم جهود الحد من الفقر ، وتعزيز الضمان الاجتماعي ، والحفاظ على عدم التدهور البيئي بها (٢٥) .

ويمكن الاسترشاد هنا ببعض تجارب الدول التي نجحت في إيجاد عمالة من خلال الاهتمام بقضايا التعليم، والمهارات ، وتشجيع الحكومة للقطاع الخاص ، وتوفير أصول وأدوات إنتاج مملوكة للأفراد ، و التركيز على التكنولوجيا كثيفة الاستخدام لليد العاملة ، وتنظيم برامج للأشغال العامة ، إضافة إلى دعم الجماعات المحرمة أو التي تهمشها الأسواق (٢٦).

ويمكن الإشارة أيضاً في هذا السياق إلى برنامج تضامن في شيلي كبرنامج تدخلي لحماية الفقراء ، ويتسم هذا البرنامج أنه محدد المدة وقام على حصر الأسر في حالة الفقر المدقع وتم ربطهم بما يسمي بالشبكة الاجتماعية العامة ، وإشراكهم فيها بشكل مستقل ومحدد من خلال نظام للتسجيل ، وقد حرص البرنامج على(٢٧).

- منع عمالة الأطفال دون سن الخامسة عشر .

- الاهتمام بدعم الأطفال صغار السن في مرحلة التعليم الأساسي وتحديد شخص بالغ يكون مسئولاً عن تعليم الطفل .

- برنامج للإسكان الصحي .

- برنامج حل المشكلات الأسرية .

ولا شك أن التعامل مع سكان العشوائيات استناداً على تلك المبادئ يمكن أن يحقق نجاحا وذلك بعد دراسة خصوصية كل منطقة من حيث طبيعتها أو خصائص سكانها والسياسات والبرامج الأكثر ملاءمة لها وانطلاقا من شراكة جادة بين قطاعات ثلاث هي الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

هـ- سعي الدولة بالتعاون مع المؤسسات غير الحكومية إلى تحقيق نوع من النمو الاقتصادي المتواصل والعادل ، والمقترن باستراتيجية ترمي إلى الاستجابة للاحتياجات المختلفة لأفقر الفقراء ، في ظل حقيقة أن سياسات الحكومات هي التي تحدد مستوى الفقر والتهميش للفئات المختلفة داخل المجتمع ، ويقتضى ذلك طرح أولويات للارتقاء بأوضاع الفقراء، مما يمكن من زيادة إسهامهم في التنمية بوجه عام ، والنشاط الاقتصادي بصفة خاصة..

ز- التعرف على احتياجات الفقراء ؛ للتغلب على فقرهم ، ومحاولة التوفيق بين رؤاهم ، وبين التحليلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لجدوى الأفكار المطروحة من جانبهم . وهو ما يؤكد ضرورة زيادة مصادر الدخل للفقراء ، والسيطرة على الأسعار، ووجود نوع من المعاملة التمييزية لصالحهم، وذلك لتمكينهم من الخروج من فقرهم ، وتدهور أوضاعهم.

ح - إقامة الشراكة اللازمة بين الدولة أو السلطات العامة وكذلك المحليات في المناطق

العشوائية ، وبين الجمعيات والمؤسسات الخيرية وغيرها من الجمعيات الأهلية النشطة، ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى ، مثل الأحزاب والنقابات ، والأهالي ، ومجموعة من القيادات الشعبية المنتخبة في هذه المناطق ، وإقامة حواراً متصلاً حول مشروعات يبدأ من خلالها التخفيف من حدة الفقر لأكثر السكان معاناة في تلك المناطق ، واستغلال رغبات السكان في المشاركة في عمل جاد ؛ للارتقاء بأوضاعهم ، والتخفيف من الفقر، بالبدء في تنفيذ برامج صغيرة ومحدودة ، تكون نواة لبرامج أكبر، وأوسع في تلك المناطق أو على المستوى القومي.

٢- المسكن:

اتضح أن العشوائيات والمناطق الفقيرة مشكلة بشر ومسكن ملائم بصفة أساسية، حيث يرتبط بسكان العشوائيات العديد من المخاطر، التي تهدد الأمن البشري لسكان العشوائيات ، لذا فإن التغلب على مشكلة المسكن يعد مدخلاً أساسياً لتأمين بشر تلك المناطق ، أو على حد قول البعض بأنه بدون المسكن المسبق والمرافق الخاصة به والخدمات الاجتماعية لن تتحسن الظروف الحياتية للأفراد فهو يعتبر أكثر الأشياء أهمية في حياة الإنسان وفي تحقيق النمو المناصر للفقراء.(٢٨)، لذا يمكن طرح عدة مقترحات منها :

أ- إتباع سياسات إسكان عامة موالية للفقراء، تستهدف توفير المسكن بسعر مناسب ، حتى يمكن الحد من انتشار العشوائيات ، ومساعدة من يرغب في مسكن جديد ، من خلال إجراءات تعاقد خاصة بشروط معينة، و بدرجة أكبر لسكان العشوائيات ، والبدء بالإحلال التدريجي لهم، وتشجيعهم على الانتقال لأماكن أفضل في حالة احتياج الدولة للأماكن التي توجد بها مساكن عشوائية. وتوجد عدة مقترحات بهذا الشأن ، مثل : ألا تزيد تكلفة المسكن عن ١٥٪ من دخل الأسرة (٢٩)، أو يمكن أن ترتفع إلى ٣٥- ٤٠ في بعض الحالات في دول مثل المكسيك وإندونيسيا ، وحفز المؤسسات المالية الصغيرة غير الحكومية أو التابعة للمجتمع

المدني لتنفيذ برنامج تقوم الحكومة بتمويله لتوفير فرص لسكان العشوائيات من أجل الحصول على مسكن مناسب ، وذلك ما حدث أيضا في جنوب أفريقيا (٣٠) .

ب- البدء في عمليات بحثية تساهم فيها مؤسسات حكومية أو غير حكومية لرصد المناطق العشوائية ، وتحديد لسمات المساكن ، واحتياجات السكان ، ومناقشتهم في البدائل المطروحة من خلال المحليات المختلفة . وتنميط العشوائيات ، حيث أنها بالفعل مختلفة في شكلها ، وخصائص سكانها ، وأيضاً حسب المناطق الجغرافية والموائمة بين احتياجات السكان والمتطلبات الحكومية ، ويمكن أن تلعب المنظمات غير الحكومية والجامعات ومراكز البحوث دوراً في هذا المجال - مع توسيع عضوية هيئة البحوث ؛ لتشمل اقتصاديين ومخططين معماريين، وكذلك بعض القيادات الشعبية من الأهالي ، وقيادات من المحليات.

جـ- إتباع مبدأ المساعدة الذاتية - **Self Help** - باعتباره مدخلاً لتطوير العشوائيات في مصر ، بإشراك سكان العشوائيات أنفسهم ، مما يتيح استغلال الموارد المحلية ، وإتاحة الفرصة لسكان العشوائيات للمشاركة ، بل و تنمية مهارات السكان أنفسهم ، خاصة أن هذا المبدأ قد أثبت نجاحه في العديد من التجارب (٣١) والتفكير بمنطق جديد ، جوهره السعي إلى تحسين ظروف سكان العشوائيات ، وليس القضاء عليها فقط (٣٢) ، وهنا يمكن اتباع عدة مداخل مثل تقنين ملكية الأراضي لحائزيها في المناطق العشوائية ، حيث تقدم لهم الأمان ، والاطمئنان، وكذلك توفير المرافق والخدمات لهم (٣٣) ، وذلك بما يضمن استمرارية ونجاح برامج التعامل مع العشوائيات والمناطق الفقيرة، وذلك بصورة تتلاءم مع قلة الميول الادخارية لسكان تلك المناطق ، أو حتى عدم وجود مدخرات على الإطلاق . ويجب أن ندرك هنا أن سكان العشوائيات نجحوا في إقامة مساكن دون تخطيط ، أو مساعدة ، ومن ثم فإنه بمساعدتهم في التخطيط ، وجذب مشاركتهم باعتبار أنهم يرون المسكن مكوناً أساسياً في الثروة الخاصة (٣٤).

- وقد أثبتت التجارب في إندونيسيا أن مشاركة المجتمع المحلى في التنمية قد أدت إلى تقليل معدلات الفشل في مشروعات البنية الأساسية، كما أن تكلفة المشروعات التي نفذت من الجهات المحلية كانت أقل من مشروعات الحكومة المركزية أو التي استخدم فيها التشييد الحكومي بنسب ما بين(٣٠-٥٠٪) من تكلفة تلك المشروعات (٣٥).

د- حفز الجهود الدولية ومشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، كالجمعيات الأهلية ، والأحزاب السياسية في تمويل مشروعات لمساعدة الفقراء ، أو للوساطة فيما بينهم وبين السلطات المحلية ، وتشجيع المواطنين على المساهمة ، وذلك مثلما حدث في تطوير بعض العشوائيات في الهند، وأماكن أخرى غيرها.

و- مراعاة أن بعض المناطق العشوائية يمكن الإحلال والتطوير في ذات الموقع ، وإعادة بناء بعض المساكن المخالفة بطريقة تيسر وصول الخدمات والمرافق العامة إلى هذه المناطق ، وعدم نقل السكان من أماكنهم ، إلا في الحالات الاضطرارية خاصة إذا ما كانت منطقة السكن ذاتها غير ملائمة ، وفي حالة ذلك لابد من اختيار أماكن قريبة من أماكنهم الأصلية ، مع توفير المواصلات العامة بصورة ميسرة ومدعمة ، مع حصر دقيق للسكان ، من خلال المسوح الاجتماعية والاقتصادية.

٣- البطالة وطبيعة العمل في العشوائيات والمناطق الفقيرة:

توجد عدة مقترحات خاصة بهذا الشأن منها:

أ- إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد القومي، والبدء في وضع تنظيمات وقواعد لتحسين الإنتاجية في هذا القطاع ، ورفع مستوى السلع والخدمات من خلاله ، وتنظيم مسألة العمالة في هذا القطاع ، سواء داخل المناطق العشوائية أو خارجها ، نظراً للنسبة الهائلة التي تعمل في هذا القطاع من سكان العشوائيات ، وعدم الاستقرار والموسمية التي تتسم بها بعض هذه المهن أو الحرف.

ب- السماح ببعض الأنشطة في المناطق العشوائية مع تنظيمها ، ودخول الدولة ومنظمات المجتمع المدني كشريك في تلك المشروعات والأنشطة وتيسير تمويلها. ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من التوصيات العالمية بشأن دعم المشروعات الصغيرة وعمالة القطاع غير الرسمي من خلال إصلاح النظام الائتماني ، وتقديم الحوافز المالية ووجود إطار قانوني سليم وميسر للعاملين في ذلك القطاع أو الفقراء بوجه عام ، ومنحه تخفيضات ضريبية ، وذلك في إطار دعم تقديم نظام السوق لفرص عمل للجماعات المهمشة و الفقراء وعدم استبعادهم نهائياً من سوق العمل كما حدث في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء مثل فرنسا ، والمملكة المتحدة ، وانخفاض معدل نمو العمالة في دول الجنوب منذ التسعينات عن نصف معدل النمو الاقتصادي (٣٦).

ج- زيادة عدد مراكز التدريب والتأهيل في المناطق العشوائية، وربطها بحوافز للعمالة والإنتاج ، وتشجيع المتميزين في التدريب من السكان على إنشاء مراكز مماثلة ، أو القيام بالمشروعات الخاصة المدعمة من جهات حكومية أو غير حكومية ، محلية أو دولية ، ويمكن أن تقوم المؤسسات والجمعيات الخيرية بدور أساسي في هذا المجال . كما يجب أن يتضمن هذا البرنامج نوعاً من التدريب التحويلي لبعض سكان العشوائيات المهددين بتوقف حرفهم.

د - نشر الوعي بين السكان لقضايا الائتمان والادخار وكيفية التعامل مع النقود ، وكيفية الوصول إلى المؤسسات التي يمكن أن تساعدهم في تأسيس مشروعات اقتصادية متنوعة ، حسب احتياجات المنطقة أو السوق بوجه عام.

٤- عدم كفاية الدخل:

ترتبط المشكلة الخاصة بعدم كفاية الدخل بانتشار الفقر ، وكذلك عدم انتظام العمل أو البطالة ، سواء لرب الأسرة أو للشباب من الجنسين في تلك المناطق ، أو سكنى مناطق عشوائية قد يكون سبباً لعدم التحاق بعض السكان بمهن أو حرف محددة ، في ظل تدني نظرة

المجتمـع لهـذه المناطق ، ومن ثم فإن التغلب على مشـكلات الفقر ، والمسـكن ، والبطالة وعدم اسـتقرار العمل يسـهم بلا شـك في مواجهة عدم كفاية الدخل لاحتياجات الأسرة ، كما توجد بعض المقترحات منها:

أ- حمـلات توعيـة وندوات تقـوم بها مؤسسـات المجتمع المدني حول الاسـتخدام الأمثل للدخـول ، والمصادر المتنوعة ، التي يمكن من خلالها زيادة الدخل ، والتوقف عن بعض أوجه الإنفـاق الضـارة مثل «التدخين» ، والتي قد تسـتهلك قدراً كبيراً من ميزانيـة الأسرة ، ويمكن الاستغناء عنها.

ب- تشـجيع بعض المبادرات لاسـتخدام المسـكن في إنتاج بعض السـلع والمنتجات، مع الحفاظ على البيئة المحيطة ونظافة المسكن.

ج- مد شـبكات الأمان الاجتماعي لذوي الدخل المنخفـض ، أو المنعدم، أو غير القادرين على العمل ، سـواء من جانب الحكومة أو تشـجيع المنظمات غير الحكومية على المساهمة في ذلك ، مع مراعاة حسـن اختيار تلك الفئات ، التي يتم مسـاعدتها والتمييز في معاملة الأسر حسـب ذلـك – قـدر الإمـكان – مـع التقييـم الـدوري لتلـك المسـاعدات ، سـواء الحكوميـة أو غـير الحكومية.

ثانياً: الغــذاء:

تجـدر الإشـارة إلى أن الغـذاء يرتبط بالصحـة ، والتعليم ، وكافة مكونـات التنمية البشرية الأخرى (٣٧) ، كما أن القضاء على الجوع والعادات الغذائية السـيئة يمثل هدفاً تنموياً للألفية الجديدة ، ومن ثم فإنه ينبغي اتباع عدة إجراءات من بينها:

١ – نـشر برامـج التوعيـة الغذائيـة حول المكونـات الغذائية السـليمة ، وكذلـك العادات الغذائيـة الضارة – والتي يعاني منها الشـعب المـصري بوجه عام – حيث أننا نحتاج إلى نوع من

التوعيـة في هـذا المجال ، وتشـير التقاريـر المتخصصة إلى أن حالـة الغذاء لدى الفقـراء في غاية الخطورة ، حيث أن السـعرات الحرارية تفوق متوسـط حاجة الجسم ، فالكميات كبيرة ، ولكن النوعية منخفضة ، فالفقراء عادة يستهلكون غذاءً منخفض القيمة الغذائية (٣٨) .

مما يتطلب جهداً يمكن أن تشارك فيه مجموعة من المرشدين والمرشدات ، يقومون بتوعية الأهالي بصورة مباشرة ، حيث أن وسـائل الإعلام المختلفة لم تثبت نجاحاً في الوصول إلى تلك الفئـات في هـذا الشـأن ، ويأتي هنـا دور الحكومـة والمنظمات غـير الحكومية ومنهـا الجمعيات والمؤسسـات الخيريـة في تنظيـم هـذه الحمـلات، حيـث أن بناء الوعي السـليم ضمانة أساسـية لاستمرارية الجهود التنموية.

٢- تغيـير السياسـات الحكوميـة بشـأن دعم بعض السـلع الغذائية ، حيث إنها إما تتسـم بالدعم الكامل دون تمييز ، أو يختفي دعمها عن جميع الفئات ، وبالتالي فإن سـكان العشـوائيات (الفقـراء) هـم الأكثر معاناة في ظـل تعميم الدعم الحكومي أو منعه ، حيـث إن ذلك لا يراعي خصوصية أوضاعهم ، مما ينعكس على تهديد أمنهم الغذائي . وتفيد التجارب العالمية أن مجال الغـذاء يقـدم أحد المداخـل الأساسـية لدعم الفقراء والمهمشـين من خـلال برامـج مختلفة إما باستهداف الفقراء في الدولة بعد تحديدهم ، أو التوجه لمنطقة محددة كالعشوائيات نظرا لانتشار الفقـر فيهـا وأحقيـة سـكانها بالدعـم، أو توفير سـلع معينـة لا يقبل عليهـا إلا الفقـراء وتقوم الحكومـة بدعمهـا(٣٩). بـل ويمكـن التركيـز عـلى الدعـم المبـاشر للأفـراد ، وليـس دعـم السلع (٤٠) .

ويقتـضي الأمـر هنـا أن نصل إلى سـكان العشـوائيات ونقوم بدراسـة جيـدة لأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، وأن نذلل العقبات أمامهم في استخراج الأوراق والمستندات اللازمة لاستفادتهم من الدعم ، حيث أن الإجراءات الإدارية غالباً ما تشكل عائقاً أمام وصول الدعم لمستحقيه ، خاصة الفقراء الذين لا يجيدون التعامل مع الأجهزة الحكومية.

٣- زيادة الدعم المقدم من الحكومة ، وزيادة إسهام المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، للتوسع في الوجبات الغذائية المقدمة لطلاب التعليم الأساسي، بما يسهم في تخفيف الأعباء عن ميزانية الأسرة ، وفي ذات الوقت تجويد نوعية الغذاء في مرحلة أساسية من عمر الإنسان، وبناؤه عضوياً ، وتشجيع الأسر على إلحاق أبنائها بالتعليم ، وبصفة خاصة لسكان العشوائيات.

ثالثاً :التنمية البيئية:

توجد العديد من المخاطر البيئية التي تحيط بالمناطق العشوائية والفقيرة ، بما يستوجب تدخلاً لتحسين البيئة له عدة أبعاد:

أ - قيام الجهات الحكومية والمنظمات والمؤسسات الخيرية ببرنامج توعية بيئية شامل لسكان المناطق العشوائية ؛ لزيادة الوعي البيئي ، بهدف تعريف سكان العشوائيات بكيفية تحسين الأوضاع البيئية في مناطقهم ومساكنهم على حد سواء ، وكيفية التعامل مع المخاطر البيئية القائمة في العشوائيات حسب كل منطقة.

ب- ضرورة إيصال خدمات البيئة والنظافة للمناطق العشوائية -دون تحميل سكانها أعباءً إضافية- لتشجيع سكانها على التفكير في تحسين بيئتهم بدلاً من استدامة الإهمال الحكومي والأهالي لهذه المناطق ، بدعوى أنه يصعب تنفيذ تلك الأنشطة بها ، ويمكن أيضاً الاعتماد على المنظمات غير الحكومية في الارتقاء بالبيئة في تلك المناطق ، حيث أنها مادام يسكنها بشر فمن حقهم العيش في بيئة نظيفة وآمنة ، والتوقف عن الاعتماد على المناطق العشوائية كأماكن لتجميع القمامة من مناطق أخرى.

ج- تأسيس شراكة دائمة بين الأهالي من سكان العشوائيات وبين المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية الأخرى والأجهزة الحكومية ، للبدء في برنامج للبيئة والنظافة في

العشـوائيات سـواء بتنظيم الجهود الأهلية أو تأسيس شركة للأهالي ، ويمكن أن يتم من خلالها تشـغيل بعض العمالة من المناطق العشـوائية ، سواء في نفس المنطقة أو منطقة أخرى ، مما يمتص العمالة ويتيح الفرص.

د – زيادة الرقابة على الأجهزة المحلية المسئولة عن تحسـين البيئة والنظافة ، وتنظيم جهود الأهالي للعمل والرقابة ، والسماح بالشـفافية ، ؛ لاكتشـاف أوجه القصـور في تلك الخدمات، وتعريف المواطنين بحقوقهم في هذا المجال .

رابعاً : الصحة :

يعاني سـكان العشـوائيات والفقـراء العديد من التهديدات الموجهـة لصحتهم وبالتالي أمنهـم الإنسـاني ، نظراً لطبيعة المناطق والمسـاكن التي يعيشـون بها ، وحيث أنـه بالرغم من أن العديـد مـن الدول اسـتطاعت تقديم خدمـات صحية متقدمـة للغاية ، إلا أنه يجـدر أخذ عدة أمور في الاعتبار؛ لتحسين الخدمة الصحية ، وإفادة سكان العشوائيات منها:

١ – الاهتمام بتحسـين الأوضاع البيئية ؛ نظراً لما تحمله من أخطار، نظراً لأسـباب مثل عدم نظافـة البيئـة أو المسـاكن ، وعدم توصيـل المياه النقيـة المأمونة ، والصرف الصحـي للعديد من المسـاكن العشـوائية ، وإذا كانـت البيئـة غـير ملائمـة فيمكن توفـير مرافق عامة تخضـع لرقابة حكومية صارمة ، لمواجهة أية مشكلات بشأن استخدام الأهالي لها.

٢ – تشـير الأوضـاع الخاصة بسـكان العشـوائيات إلى تدنٍ شـديد في الخدمـة العلاجية في المناطق العشوائية ، وعدم قدرة الفقراء الحصول على خدمة بديلة. مما يستدعي نوعاً من الرقابة المسـتمرة والدائمـة ، وتوقيع الثـواب والعقاب ، من أجل تحسـين الخدمـة العلاجية في المناطق العشوائية، وهو ما يمكن أن تسهم فيه مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

٣– بـذل جهـد أكـبر في الخدمـات الوقائيـة في المناطـق العشـوائية ، وعـدم الاقتصار على

حملات شلل الأطفال ، أو بعض تطعيمات أخرى لأطفال المدارس ، حيث أنه في ظل تراجع الوعي الصحي للسكان فإن الأمر يتطلب اهتماما حكومياً وكذلك من المؤسسات والجمعيات الخيريةً بالجوانب الوقائية، خاصة لفئات الأطفال وكبار السن والمرأة ، وتقليل عوامل المخاطرة للأمراض الموجودة في المناطق العشوائية ، وتشغيل أساليب الحصر باستخدام الحاسب الآلي(٤١) ، وذلك لكافة الأمراض ، والأوضاع الخاصة بسكان العشوائيات.

٤- تنظيم حملات توعية صحية ، بالذهاب إلى المناطق العشوائية وإجراء حوارات مباشرة مع سكانها من جانب وزارات الصحة ، والمنظمات غير الحكومية ، وتشجيع التبرعات التطوعية لأطباء متخصصين في مجالات الرعاية الصحية المختلفة.

٥- إعداد مجموعة من القوافل الصحية للمناطق العشوائية ، وتشجيع أطباء متطوعين للمشاركة فيها ، وبالتنسيق مع شركات الأدوية؛ من أجل رسم خريطة زيارات صحية لكل المناطق العشوائية في الدولة ، تتم تحت رعاية المسئولين ، أو بعض الشخصيات العامة ، أو الفنانين والإعلاميين والقيادات الشعبية والمحلية.

٦- تنظيم المؤسسات والجمعيات الأهلية لحلقات نقاشية مباشرة بين المستفيدين من الخدمات الصحية وجهات رقابية من المحافظة ، أو وزارة الصحة للتقييم المستمر لتلك الخدمات ، وحماية أصحاب الشكاوى من التعسف ، أو القصور، أو الانحراف في أداء تلك الخدمة ، والتعامل بنوع من الصدق والشفافية ، لمحاصرة أوجه الفساد في خدمة تمس حياة المواطن بصورة مباشرة.

٧- القيام بمبادرة لتكوين مرشدين أو مرشدات صحيات يتم تدريبهم بصورة جيدة في كل منطقة عشوائية ؛ للمساهمة في نشر الوعي الصحي ، وإيصال الخدمات الصحية للمحتاجين من أبناء كل منطقة عشوائية ، وتوفير فرص عمل لبعض السكان.

٨- تعميـم خدمات التأمين الصحي لسـكان المناطق الفقيرة ، ومنع الهدر الحادث في تلك الخدمة، وإمكانية مساهمة المؤسسات والجمعيات الخيرية في التمويل والمتابعة. ويجب أن يراعي أن السياسات المناصرة للفقراء في مجال الرعاية الصحية تقتضي ما يلي(٤٢) :

أ-تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية ذات الجودة العالية .

ب-إيجـاد وسـيلة لتوفير الأمن لهم ، ولا سـيما الأمن المالي لحمايتهـم عند حدوث حالات صحية مزمنة ، أو مأسوية .

٩- تنظيـم المؤسسـات والجمعيات الخيرية لحمـلات علاجية خاصة بأمـراض منتشرة في المناطـق العشـوائية والفقـيرة مثل: النزلات المعوية ، سـوء التغذية ، الـدرن ، وأمراض الصدر والجهـاز التنفـسي ، والسـكر والضغط ، وعـلاج الحالات المصابـة في العشـوائيات ، وتعريف السكان بكيفية الوقاية من تلك الأمراض ، أو التعامل معها بصورة آمنة حال حدوثها.

١٠- مسـاهمة المؤسسـات والجمعيات الخيرية في زيادة قدرة الوحدات الصحية الحكومية في تلـك المناطـق ، ومدها بما تحتاجه من موارد وإمكانات ، وتقديم حوافز إضافية للعاملين بها، حتى يتسنى رفع مستوى أداءها ، ومحاسبتها أيضاً.

خامساً : البعد المجتمعي (إدماج العشوائيات والمناطق الفقيرة في التنمية):

توجد مجموعة من الإجراءات التي يجدر اتخاذها من أجل تعزيز اندماج المناطق العشوائية، والفقراء في المجتمع ، وتحسين نظرة باقي أجزاء المجتمع إليهم ، و منها:

١- تنظيم حملة إعلامية للتعريف العلمي المحايد للمناطق العشـوائية، والظروف الصعبة التـي يواجههـا سـكان العشـوائيات ، ممـا يؤدي إلى تحسـين نظـرة المجتمع لهـم ، وأيضاً جذب المسـاعدات والمعونات لتلك المناطق ، وتقديم نماذج إيجابية لسكان العشوائيات ؛ من أجل بدء الحملة لتحسين صورة سكان العشوائيات بشكل موضوعي.

٢- زيادة نصيب المناطق العشوائية من الخدمات والسلع الجماعية المختلفة ، مما سيؤدي بصفة مباشرة إلى زيادة الشعور بالمساواة لدى سكان المناطق العشوائية والفقيرة مع باقي أجزاء المجتمع، والرقابة الدائمة والمستمرة على أداء هذه الخدمات ، ووصول الدعم الحكومي لمستحقيه في تلك المناطق .ويعتمد تحقيق الأمن المجتمعي على وجود سياسات جادة ومستديمة لإصلاح الحكومات ، وزيادة مشاركة السكان في وضع السياسات والبرامج وتحسين أوضاعهم الاقتصادية ، وتقوية شبكات الأمان والعمل على تنفيذ برامج محددة توفر نتائج واضحة وتعيد الثقة بين سكان العشوائيات والحكومة (٤٣). مما يشعرهم بأنهم محل اهتمام من الحكومة وجزء من المجتمع. وتمثل تجربة الأرجنتين وفيتنام والبرازيل في الحد من الفقر بمواجهة عدم المساواة من خلال دعم التعليم وفرص العمل وإنشاء مراكز خدمية متنوعة الأنشطة في تلك المناطق تتسم بالكفاءة والسعي لمساعدة الأهالي و إعادة تأهيلهم(٤٤).

٣- تنظيم نوع من اتفاقيات التآخي والمساعدة بين الأحياء الراقية والفقيرة ؛ من خلال الجمعيات الأهلية ، وتيسير السلطات المحلية لتدفق المساعدات من الأحياء الراقية وجمعياتها، أو مؤسسات المجتمع المدني فيها ، للاقتراب بصورة أكبر من المناطق العشوائية ، مما يزيد من الشعور بالمساواة داخل المجتمع ، وتجسير الفجوة بين أحياء المجتمع المختلفة ، وحماية الاستقرار المجتمعي بشكل عام .

٤- البدء في برنامج جاد للارتقاء بأوضاع الفقراء من سكان المناطق الأكثر تدهوراً حيث أثبتت تجربة ماليزيا -التي أشرت إليها- أن مواجهة الفقر فيها قد أدى إلى زيادة التكامل الاجتماعي وزيادة النمو الاقتصادي بها ، وتزداد تلك المسألة أهمية في ظل تزايد خطورة الاضطرابات الداخلية الناتجة عن التفاوتات بين السكان .

سادساً : التنمية السياسية :

لا يشعر سكان العشوائيات بضغوط سياسية مقارنة بهمومهم الأخرى، حيث إن الاهتمام

بالشئون السياسية لا يأتي ضمن أولوياتهم ، بالرغم من أن غياب الدور السياسي لهم كالمشاركة في الانتخابات، و عدم ممارسة حقوقهم بالشكوى للجهات الحكومية المختلفة يؤدي إلى تدهور أوضاعهم ، فالقرارات الخاصة بكافة الخدمات هي بالأساس قرارات سياسية ، تراعي اعتبارات منها الثقل السياسي للمستفيدين من تلك الخدمات الحكومية ، ويمكن للجمعيات الأهلية بذل جهد في هذا المجال مع مراعاة عدم الاصطدام بالسلطة.

ويمكن اتباع عدة إجراءات في هذا الإطار تساهم فيها الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية بالتعاون مع المؤسسات الحكومية:

١ - تنظيم ندوات للتوعية السياسية للمواطنين من سكان العشوائيات بكافة حقوقهم السياسية ، بدءاً من حقوق المشاركة بمستوياتها المتعددة، وكذلك حقوق التعبير والحريات المختلفة ، مما يعزز نيلهم لهذه الحقوق ، وبالتالي تحسين أوضاعهم وظروفهم الحياتية .حيث إن الاتصال المباشر بهؤلاء المواطنين قد يكون من أكثر الوسائل فاعلية في التعرف على أرائهم السياسية وتصحيح الأفكار والمفاهيم المغلوطة لديهم عن الحياة السياسية ، وبالتالي محاصرة التطرف والإرهاب.

٢ - تهيئة مناخ ديمقراطي ، وقواعد دولة المؤسسات ، مما يؤدي إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي ، وإطلاق الشراكات الحكومية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص (٤٥). وسيؤدي هذا المناخ إلى دعم مشاركة المواطن ، وبالتالي حمايته من تعسف السلطات الحكومية ، ممثلة في تصرفات بعض موظفيها ، نتيجة عدم وجود مثل هذا المناخ الديمقراطي، وحماية المواطنين المشتكين من أداء تلك السلطات .

٣- الارتقاء بالمعلومات والمعارف لدى سكان العشوائيات ، من خلال دعم التعليم والثقافة ، وبرامج محو الأمية، والتشاور مع المستهدفين من السياسات والقوانين المختلفة من سكان العشوائيات ، وتلبية رغباتهم ، وتقديم كشف حساب من جانب المسئولين السياسيين

للجماهير ، والسعي نحو غرس ثقافة الانتماء والكرامة والتسامح والمبادرة النشطة في كل مجالات الحياة في المجتمع (٤٦)، وهو ما يؤدي إلى زيادة المشاركة السياسية للمواطنين ، ورفع الوعي السياسي للمواطنين، وبالتالي زيادة التأثير الإيجابي لسكان العشوائيات على السياسات الحكومية ، وأيضاً تفعيل دور النواب في المجالس التشريعية القومية ، والمحليات أيضاً.

٤- تنشيط دور المؤسسات والجمعيات الخيرية وبقية منظمات المجتمع المدني سواء في مجالات التوعية السياسية للمواطنين ، أو رصد الممارسات السياسية السلبية بوجه عام أو الانتخابية بصفة خاصة وطرح رؤاها حول سبل التطوير و الإصلاح السياسي.

٥- تعريف وتيسير المؤسسات الأهلية لإجراءات استخراج البطاقات الانتخابية للفقراء وسكان العشوائيات ، وتعريفهم بحقوقهم الانتخابية ، ودعم قيم المواطنة والحقوق والواجبات لديهم ، حيث أن ذلك يزيد من قوتهم وثقلهم السياسي ، ويوفر ضمانات أولية لضمان استمرار الاهتمام بتنمية هذه المناطق بعد انتهاء المشروعات التنموية المدعمة من المؤسسات غير الحكومية.

سابعاً : سبل مواجهة مشكلات زيادة السكان:

يمكن اقتراح مجموعة من الحلول بشأن الزيادة السكانية غير المحسوبة في بعض المناطق العشوائية ، حيث أن جهود التوعية الحالية تحتاج إلى المزيد منها :

١- تعميم برنامج خاص بالصحة الإنجابية للشباب والشابات في تلك المناطق يتطرق إلى وسائل المحافظة على الصحة الإنجابية في مراحل لعمر المختلفة للجنسين ويتضمن أيضاً مسألة التوعية بالإنجاب وسبل تنظيمه حيث أن كثرة الإنجاب مشكلة لها روافدها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتلعب إدراكات الأفراد وقيمهم فيها دوراً أساسياً .

٢- تنظيـم قوافـل طبية واجتماعية وبيئية تقوم بتوفير التوعية و الكشـف والأدوية وتحويل بعض الحالات الصحية من الأمهات والأبناء للمستشفيات لتعميم اللجوء إلى النصيحة الطبية في مجال الإنجاب بصفة عامة وضمنية.

٣- إنشـاء مجموعة من المراكز الصحية بالتنسـيق بين المؤسسـات والجمعيات الخيرية وبين وزارات الصحـة و الجامعـات من خـلال المستشـفيات التعليمية في مناطق عشـوائية قريبة من بعـض الجامعات حتى يتسـنى تعميم خدمات الصحة والسـكان وذلك بصـورة مجانية ولائقة للسكان.

٤- مشـاركة المنظمات غير الحكومية والقيادات الشعبية إضافة إلى بقية مؤسسات المجتمع المدني والحكومة في خطة محلية لكل منطقة -بمبادرة من المؤسسـات أو الجمعيات الخيرية -من خلال مسـاهمات فنية ومادية من تلك الجهات لدعم برامج الرعاية الصحية ومواجهة المشـكلة السكانية.

* * *

خاتمة وتوصيات الدراسة

طرحت في بداية هذه الدراسة ثلاثة تساؤلات أساسية ، وقد جعلتها محورا لها حتى يتسنى الوصول إلى إجابات بشأنها ، ومن ثم حرصت على التعمق في دراسة هذه التساؤلات . دار السؤال الأول حول موقع المؤسسات والجمعيات الخيرية ضمن مؤسسات المجتمع المدني، وقد ثبت من خلال الدراسة أن هذه المؤسسات تمثل جوهرا أساسيا للمجتمع المدني ـ وبخاصة في المنطقتين العربية والإسلامية ـ وتجسيدا لأبعاده سواء الاستقلالية المالية والإدارية، أو التطوعية ، أو تحديد أهداف تخدم بقية عناصر المجتمع . كما أن هذه المؤسسات والجمعيات الخيرية تتمتع بشيء من القدرة على حفز المشاركة والتوافق مع الدول والحكومات وعدم معارضة نشاطها ، وهو ما يفتح المجال أمامها واسعا للعمل والحركة طالما أنها لا توظف ذلك لأغراض سياسية ، وتقتصر على الجوانب التنموية الأخرى في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، والثقافية ، والبشرية وخدمات المواطنين.

ـ ودار السؤال الثاني في هذه الدراسة حول ملامح السياسات التنموية العالمية في المرحلة الراهنة من التطور العالمي ، وإذا كانت التنمية يجب أن تتسم بالشمول ، والتواصل ، والعدل والإنصاف وبقية الأبعاد التي طرحتها في الدراسة إلا أنها يجب لأن تكون من أجل البشر ، وبالتالي من صنعهم ، ولا شك أن ترتيب الأولويات مهم للغاية ، كما أن التعامل مع مشكلات الفقر والغذاء والصحة وبقية الأهداف الإنمائية يمكن أن تمثل قاعدة الانطلاق للسياسات التنموية إلا أنها يجب أن تتسم بالتمايز حسب المجتمعات والدول ، ويجب أن تستهدف بالأساس تلبية احتياجات المواطنين وعلاج مشكلاتهم ، وحفز مشاركتهم في صنع السياسات التنموية وتنفيذها ، وكذلك تقويمها .

ـ أما السؤال الثالث ، والذي كان محوره كيفية تفعيل دور المؤسسات والجمعيات الخيرية في إحداث التنمية الشاملة والمتواصلة ، فقد حرصت على طرح برنامج عمل لتلك المؤسسات

يتسم بالشمول لمجالات الفقر والمسكن ، والدخل ، والتشغيل ، وكذلك الأبعاد الغذائية ، والصحية ، والبيئية ، والمجتمعية ، والسياسية ، والسكانية . حيث أن التنمية يجدر أن تكون شاملة ، كما أن دور المؤسسات والجمعيات الخيرية أساس في إحداث التنمية نظرا لما يتسم به من مرونة وحرية في الحركة ، وكذلك قربها من المواطن ، والذي يجب أن تحرص على مشاركته في التنمية ، سواء في تحديد الاحتياجات أو وضع الخطط التنموية أو المتابعة والرقابة لأنه هدف التنمية وصانعها .

* * *

مصادر الدراسة

١- علي عبد الصادق ، مفهوم المجتمع المدني ، (القاهرة :مطبوعات مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٧)، ص ١٩ .

٢- المرجع السابق نفسه، ص ٤٦ .

٣- حسنين كشك ، الجمعيات الأهلية الإسلامية في الدراسات السابقة :عرض نقدي ، في، عبد الغفار شكر، محرر، الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر، (القاهرة: دار الأمين للنشر، ٢٠٠١)، ص.٢٠.

٤- الحبيب الجنحاني :المجتمع المدني بين النظرية والممارسة ، في د/ حبيب الجنحاني و د/ سيف الدين عبد الفتاح ، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية ، (دمشق : دار الفكر ، ٢٠٠٣) ، ص ص ٤٩- ٥٠، ٥٥.

5- ISAGANI R. SERRANO ، NGO، AND POLITICS « PRPM ، JULY 199 ، P.1

٦- أيمن عبد الوهاب ، الدور السياسي للجمعيات التطوعية في مصر ، في د. محمد صفي الدين خربوش ، محرر التطور السياسي في مصر ٨٢-١٩٩٠ ، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٤)، ص ٥١٦

٧- د. فتح الله الخطيب و د. أحمد رشيد ، المنظمات غير الحكومية : حالة مصر في المنظمات غير الحكومية العربية والشرق أوسطية ، (القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مؤتمر عام ١٩٩٣)

٨- جريدة الأهرام المصرية ، ٩ نوفمبر ٢٠٠٧.

9- Lawrence Graham، Development Policy، in Jack Rabin ، ed ، Encyclopedia of Public Administration and Public Policy، vol. 1، (New York : Marcel Dekker ، 2003) ، P. 340

١٠- جورج فاجانت ، إدارة التنمية ، مفهومها وأهدافها ووسـائلها ، ترجمة منير لبيب موسـى ، (القاهرة: دار المعارف ، ١٩٨٨) الطبعة الثانية ، ص ص ١٠- ١١ .

١١- المرجع السابق نفسه، ص٧.

١٢- د. نيفـين مسـعد ، محـرر ، معجـم المصطلحـات السياسـية ، (القاهـرة : مركـز البحـوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٤).

١٣-برنامـج الأمم المتحـدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ ، تعميق الديمقراطية في عالم مفتت، (نيويورك: مطبوعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢) ص٥١.

World Bank Report 2006 : Equity and Development، (Washington D.C.:

14- World Bank .Oxford Unit 70. Press. 2005) P.p 107 .

15-Annie Hondehen ، Introduction ، in Annie Hondehen، ed، Ethics and Accountability in a Context of Governance and New Public Management ، (Amesterdam : IOS press ، 1998) p

16 - G. shabbier Gheema ، From Public Administration to Governance : The Paradigm Shift in the Link between Government and Citizens، paper presented to: 6th Global Forum on Reinventing Gorenment: Towards participatory and Transparent Governance، 24- 27th May 2005، Seoul، Republic of Korean، PP. 3 – 4

١٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٣ ، أهداف التنمية للألفية تعاهـد بـين الأمـم لإنهـاء الفاقـة البشريـة ، (نيويـورك :برنامج الأمـم المتحـدة الإنمائـي، ٢٠٠٣)، ص.ص٢-١٠.

١٨- لمزيد من التفاصيل حول صنع السياسات وتحلياها وتنفيذها وتقويمها: يمكن الرجوع إلى:

-محمد أحمد العدوى، السياسات العامة :الأطر النظرية ونماذج عملية، (أسيوط: مطبعة مؤمن للنشر، ٢٠٠٦) ص ص .٢-٣٥.

١٩- مصر: تقرير التنمية البشرية ،١٩٩٦ ، (القاهرة: معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٢) ، ص١٥.

20-UNDP، Capcity Building for Sustainable Human Development، Egypt ، (Cairo: UNDP، Feb 1993) P.2 .

٢١- تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٢.

٢٢-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤) ص ٢٠.

٢٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣)ص.٩٥.

٢٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية في العالم: ١٩٩٧ (نيويورك : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩٧) ، ص ص ١٠٨.

٢٥- المرجع السابق نفسه ، ص ١١٠.

٢٦- تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠.

٢٧- معهد التخطيط القومي ، مصر : تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ م : اختيار مستقبلنا / نحو عقل اجتماعي جديد ، (القاهرة : معهد التخطيط القومي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ٢٠٠٥م) ص٧٤ .

٢٨- تقرير التنمية البشرية في العالم: ١٩٩٧ ، مرجع سبق ذكره ، ص، ص ٥١ ، ٧٨.

٢٩- حول هذه المقترحات أنظر :

- Christopher Jencks، the Homeless، (London: Cambridge Univ. Press، 1994) P. 107.

- د/ ميلاد حنا ، الإسكان والمصيدة (القاهرة: دار المستقبل العربى ، ١٩٨٨)، ص٢٠٣ .

- U.N.HABITAT، Cities in A Globalizing World ، (Nairobi: 30 U.N.HABITAT، 2001) pp.83-85

31 Heland S.Burns، Third World Solutions to the Homelessness Problem in Richard D.Binghon and Roy E. Green، eds، the Homelessness in Contemporary Society، (U.S.A: University of Wisconson: Urban Research Center، 1978) PP. 232 – 234.

- Bernard Frieden and Robert Morris، Urban Planning and Social Policy ، (New York: Basic Books Inc.، 1968) P. 40.

٣٢- تقرير مجلس الشورى عن تحديث مصر (القاهرة: مجلس الشورى ، ٢٠٠٢) ص١٧٩.

33- Habitat، Health and Development : A New Way of Looking at Cities op. cit، P.

- Richard E.Stern ، Housing The Urban Poor in Africa ، (California، : Institute of International Studies، 1982) P. 2.

٣٤-د. أحمد سمير سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص٤١.

٣٥- البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم : جعل الخدمات أكثر للناس ، (واشنطن : البنك الدولي ، ٢٠٠٤)ص.٩٢.

٣٦ - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٦.

37- Institute of National Planning، Egypt : Human Development Report 1997/ 98، (Cairo : Institute of National Planning، 1998) P. 68.

٣٨- مصر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٩٤) ص٤١ .

39- World Bank ، World Development Report 2000\2001:Attacking Poverty، (New York : Oxford University Press for the World Bank، 2001) p.85

40- Institute of National Planning، Egypt: Human Development Report 1997/ 98، op. cit. 78 – 79.

٤١- د. عبد المنعم عبيد : تنمية طبيعة مستدامة ، في : معهد التخطيط القومي مصر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، (القاهرة : معهد التخطيط القومي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ٢٠٠٣م) ، ص٩١.

٤٢- معهد التخطيط القومي ، مصر : تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ م ، مرجع سابق، ص. ٧١ .

43- U.N.HABITAT، An Urbanizing World: A Global Report on Human Settlements 1996، (Nairobi: U.N.HABITAT، 1996)P.348.

44- World Bank، World Development Report 2000\2001:Attacking Poverty، (New York: Oxford University Press for the World Bank، 2001)pp.41، 54.

٤٥- تقرير اللجنة العامة لمجلس الشعب عن التنمية الاجتماعية ، (القاهرة: مجلس الشعب ٢٠٠٠) ، ص٣١.

٤٦- مصر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ ، (القاهرة: معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٥) ، ص.٦٠ .

***